4 ملايين إسطوانة تالفة وغير صالحة للاستخدام المنزلي

اسطوانات الغاز ألغام موقوتة!!

تشكل أسطوانات الغاز ألغاماً موقوتة تهدد المجتمع اليمني بمعرفة الحكومة التي تعلم أن هناك أربعة ملايين أسطوانة تالفة وغير صالحة للاستخدام المنزلي وفقا للإحصائيات التي حصلنا عليها.

"الثورة" ناقشت هذه القضية وتحققت منها ومن أسبابها وخرجت بالحصيلة التالية:

تحقيق/ وائل شرحة

بلغ إجمالي حالات الحرائق في العام الماضي إلى (769) حالة منها (63) حالة بسبب الغاز المنزلي حسب تقرير مصلحة الدفاع المدني، وهذه الاحصائية لا تتطابق مع احصائيات مركز التجميل والحروق بالمستشفى الجمهوري والذي أكد مدير المركز الدكتور صالح مسعد الحظاني بأن 70٪ من الحالات الواردة إلى المركز من مختلف محافظات الجمهورية سببها اسطوانات وبراميل الغاز.. مشيراً في حديثه "لقضايا وناس" إلى أن المركز يستقبل ما يقارب (900) حالة شهرياً رغم إمكانياته المتواضعة.

تسرب الغاز

وأشار مدير مركز التجميل والحروق إلى أن أكثر المصابين الوافدين إلى المركز الناتجة اصابتهم عن تسرب الغاز لم يدركوا التسرب الا بعد الانفجار وذلك لعدم إضافة مادة المركبتان الاثيل من قبل محطات الغاز بالنسبة المحددة علمياً، وإن وجدت فهي بنسبة ضئيلة، وذلك عائد على رقابة شركة الغاز.. موضحاً أنه وفي العادة يكون غاز المنازل عديم اللون والرائحة ومادة المركبتان تعمل على إثارة الجيوب الأنفية للمواطن في حالة حدوث تسرب للغاز من الأسطوانات مما يساعد على تدارك التسرب قبل الانفجار.

400حالة حريق

ومن باب التأكد والمصداقية والتي فرضتها علينا المهنية التقينا بوكيل مصلحة الدفاع المدني العقيد عبدالكريم معياد والذي أكد أن العام الماضي شهد ما يقارب (400) حالة حريق سببها اسطوانات وبراميل الغاز في مختلف المحافظات، ولم تسجل تلك الحالات لدى كشوفات الدفاع المدني وذلك لانعدام فروع المصلحة في بعض الإماكن وخاصة بالمديريات البعيدة عن عواصم المحافظات.

ويتسبب نقص الوعي لدى المواطنين بإرشادات الأمن والسلامة في ارتفاع حوادث حرائق الغاز والمتمثلة في عدم التعامل مع اسطوانة الغاز بحذر ووقايتها من خطر الصدمات الناتجة عن دحرجتها من قبل المواطنين كما أوضح ذلك العقيد معياد.. مضيفاً أن عدم وضعها على قاعدة مرتفعة عن الأرض لوقايتها من الرطوبة، وكذلك استخدام المواطنين أي مصدر اشعال كعود الثقب "كبريت" بدلاً من رغوة الماء مع الصابون عند فحص الأسطوانة بعد تركيبها يعد من أسباب الحريق، فضلاً عن عدم فحص المنظم والخرطوم بشكل دوري والذي يفضل فحصه كل ستة أشهر مع ضرورة استبداله عند التالف.

البوساني: استبدال مليون اسطوانة يكلفنا135 مليون دولار

وأشار معياد إلى عدم قيام الحكومة بسحب ما يقارب (4) مليون اسطوانة تالفة وغير صالحة للاستخدام وتحتاج بعضها إلى اتلاف نهائي ومنها ما يحتاج إلى إعادة الصيانة، بالإضافة إلى الأسطوانات القديمة وغير المطابقة لجودة المواصفات والمقاييس، منوهاً بأن تداول هذه الأسطوانات في الأسواق يشكل خطراً كبيراً على أمن واستقرار المواطنين.. مبيناً أن من أهم الأسباب عدم اضافة مادة المركبتان بالنسبة المحددة والتي تؤكد وجودها شركة الغاز لكنه أكد انها موجودة بنسبة ضئيلة.

ضرر على صحة المواطنين

وحول مدى وجود مادة المركبتان بالنسبة المحددة والتي تساعد في التقليل من حالات الحرائق الناتج عنها خسائر بشرية ومادية هايلة أوضح مدير الإدارة الفنية بشركة الغاز المهندس محمد البوساني أن مادة المركبتان يتم إضافتها في منابع الإنتاج بمصافي عدن وشركة صافر اثناء تعبئة كل قاطرة وبالنسبة المحددة، مشيراً إلى أن زياداتها ضرر على صحة المواطنين كونها مادة كبريتية ونقصها يؤدي إلى تزايد حوادث الحرائق.. منوهاً بهذا الخصوص إلى أن عملية المراقبة تقع على عاتق شركة الغاز التي تؤكد وجود مادة المركبتان بالنسبة المحددة "حسب قوله".

وأوضح المهندس الوسالي حرص الشركة والحكومة على صحة وسلامة المواطنين من خلال زيادة أو نقص مادة المركبتان، حيث قامت باستيراد منظومة أتوماتيكية لإضافة المادة بالنسبة المحددة خلال السنوات الماضية.

مصنع لصناعة الاسطوانات

واشار البوساني إلى أن الشركة لديها خطة استراتيجية لإنشاء مصنع لصيانة وصناعة اسطوانة الغاز بعد أن بلغ إجمالي الأسطوانات التالفة والمخالفة للمواصفات والتي سبق صيانتها إلى(4) ملايين اسطوانة.. منوهاً أن الشركة تقوم بصيانة (100) ألف أسطوانة سنوياً بالإضافة إلى شراء (60) ألف أسطوانة جديدة من المصنع اليمني وتستبدلها بالتالف.

وبين البوساني أن الحكومة تواجه صعوبات بالغة في استبدال الأسطوانات التالفة، نظراً لارتفاع التكلفة ..متطرقاً إلى أن استبدال مليون اسطوانة يحتاج إلى مبلغ مالي كبير، يبلغ(531) مليون دولار مما يزيد من أعباء الاستبدال.. موضحاً أن الحكومة قامت بتوفير المخصصات المالية الخاصة باستبدال اسطوانات الغاز خلال 1102م لكن الأزمة التي مر به الوطن خلال الفترة الماضية والإنفلات الأمني جعل الشركة تقوم باستيراد غاز بدلاً من استبدال الأسطوانات، وذلك نتيجة التعدي على أنابيب النفط، وحرصاً من الشركة على عدم تفاقم الأزمة.

توصيات

لجنة الأمن والسلامة الخاصة بمعالجة مشكلات الغاز ممثله بنائب وزير الداخلية اللواء الركن/علي ناصر لخشع تعددت اجتماعاتها وقلت نتائجها وما وجهت به خلال الشهر الماضي من توقيف استيراد اسطوانات الغاز ليس حلاً للتقليل من حوادث الحريق وانما عمل إجرائي شكلي لا يمت للواقع بصلة لأن هناك اربعة ملايين أسطوانة غاز تالفة وقابلة للانفجار.

وتعمل اللجنة من خلال متابعتنا لها على ايجاد الحلول والمخارج المناسبة والتي تحفظ أمن وسلامة المواطن من خلال نتائج خرجة بها اللجنة في اجتماعها الأسبوع قبل الماضي والتي كان من أهم نتائجها تشكيل لجنة فنية من الجهات ذات العلاقة، برئاسة وكيل مصلحة الدفاع المدني العقيد عبدالكريم معياد ، وذلك لإعداد شروط الأمن والسلامة وكيفية آلية منح التراخيص وكذا تشكيل لجنة قانونية لمراجعة القوانين النافذة واللوائح وفقا لما يقدم من اللجنة الفنية الخاصة بإعداد اللائحة التنظيمية للشروط والمعايير الموحدة للسلامة والأمن وذلك برئاسة مدير عام الشئون القانونية بأمانة العاصمة هاشم عبدالعزيز.

وجاء تشكيل تلك اللجان بعد أن أكد المشاركون خلال الاجتماع على أهمية تصحيح الوضع القانوني القائم للمحطات والمعارض والخزانات الخاصة بالغاز، وكذلك تحديد معايير الأمن والسلامة في الاسطوانات والخزانات والمعارض وإقرار العمل باللجنة المشكلة من أمانة العاصمة والخاصة بالنزول الميداني للمطاعم والفنادق والمعسكرات لبحث مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى إلزام جمعية مالكي الغاز بإيجاد آلية للتوزيع في الأحياء السكنية، وتحديد البدائل التي قد تحول دون وجود أزمة في مادة الغاز أثناء القيام بالمعالجات.

" معياد: تداول الأسطوانات التالفة خطر كبير على أمن المواطن والدولة

" مدير مركز الحروق: 70% من حالات الحروق التي تصلنا من المحافظات سببها الغاز

تدشين فعاليات أسبوع المرور العربي

وزير الداخلية يؤكد أهمية تضافر كافة الجهود للحد من الحوادث المرورية ونتائجها المأساوية

" وزير الصحة يشيد بتجاوب وزير الدفاع في تخصيص طائرتين مروحيتين لتولي الانقاذ والاسعاف في الحوادث

محافظات/ سبأ

دشن وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان أمس ومعه وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي ووزير الدولة أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال وممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن /غلام رضائي/ فعاليات أسبوع المرور العربي والأسبوع العالمي الثاني للسلامة على الطريق في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية.

وفي حفل التدشين أكد أهمية تضافر كافة الجهود للحد من الحوادث المرورية وما ينتج عنها..مشيراً إلى أن حوادث الطريق وتداعياتها اليومية تعد مشكلة عالمية تعاني منها كافة دول العالم كما تعاني منها اليمن نتيجة أخطارها على الأرواح والممتلكات .

وقال ان الاحصائيات الرسمية للحوادث المرورية خلال العام المنصرم تشير الى وقوع 8066 حادثة سير نجم عنها وفاة 2382 شخصا وإصابة 11598 آخرين بالإضافة إلى خسائر مادية كبيرة لحقت بالاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي من الجميع الوقوف أمام هذه الظاهرة للحد من مخاطرها وأضرارها..

وتابع وزير الداخلية :»لاشك أن هذه الفعاليات التوعوية التي ندشنها بمثابة رسالة إلى المجتمع بمختلف مؤسساته ومنظماته وأفراده وقد توخينا فيها إشراك الجميع في تحمل مسؤولية ايقاف النزيف الذي يراق على الطرقات كاسهام مجتمعي شامل في الحفاظ على مقدرات الأمة وصنع مستقبل أفضل لحياة الناس خال من الجروح والآلام والعاهات المستديمة».

وأشار إلى أن أسبوع المرور العربي والأسبوع العالمي للسلامة على الطرق يأتيان هذا العام واليمن تشهد حراكا سياسيا ووطنيا شاملا يتمثل في مؤتمر الحوار الوطني الذي له من الأهمية ما يجعله بوابة اليمن الى مستقبل جديد للوطن والشعب وإزالة آثار الأزمة التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية وانسحبت تداعياتها على مختلف نواحي الحياة العامة وفي مقدمتها الأمن والتنمية ومنها ما يتصل بالجانب المروري وحركة السير .

ونوه وزير الداخلية بدور كل من أسهم في دعم أنشطة وبرامج فعاليات التوعية التي سيشهدها أسبوع المرور في مختلف محافظات الجمهورية .. داعياً كافة مستخدمي الطريق ورجال شرطة السير الى الاستفادة من معطيات البرامج والأنشطة التوجيهية والإرشادية وبما يحقق السلامة الفردية والمجتمعية على الطرقات .

من جانبه أكد وزير الصحة العامة والسكان أهمية هذا الأسبوع في تسليط الضوء على أحد أهم التحديات الصحية والتنموية في اليمن بل وفي العالم أجمع والمتمثلة في حوادث السير وما تخلفه من نتائج وخيمة على الفرد والمجتمع.. مشيراً إلى أن الخطة العالمية الخاصة بعقد العمل للسلامة على الطرق التي تدشن إحدى فعالياتها المتمثلة في الأسبوع العالمي الثاني للسلامة تشير إلى أن حوادث الطرق هي أحد أهم الأسباب الرئيسية في الوفيات بين سن 44-5 عاماً وهي السبب الأول للوفيات بين سن 29-15 عاما التي تعد الفئة المنتجة في المجتمعات ،وقد سجل أعلى معدل وفيات في الحوادث المرورية في الاقليمين الافريقي والشرق أوسطي إذ تمثل فيها وفيات حوادث الطرق 20 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة .

وأكد أهمية تكاتف كافة الجهود والتنسيق بين القطاعات المعنية خلال هذا العقد من الزمن من أجل تعزيز وإدارة قضية السلامة على الطرق وتحسين البنى التحتية اللازمة للسلامة وتطبيق المواصفات الدولية لاستيراد المركبات وتعزيز سلامة المشاة وخدمات الطوارئ المؤهلة والقادرة على انقاذ حياة المصابين خلال زمن قياسي..

وأشاد وزير الصحة بتجاوب وزير الدفاع في تخصيص طائرتين مروحيتين لتولي عملية الانقاذ والاسعاف في الحوادث والكوارث.. داعياً الجميع الى الوقوف أمام مشكلة حوادث السير للحد من آثارها وتكثيف كافة الجهود والأنشطة المشتركة بهدف نشر ثقافة السلامة على الطريق .

بدوره استعرض مدير عام شرطة السير العميد أبوبكر العمودي احصائيات حوادث السير في الربع الأول من العام الجاري والتي أشارت الى ازدياد ملحوظ في نسبة الحوادث المرورية بلغ 24.8 في المائة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام 2012م ،فيما زادت نسبة الوفيات خلال نفس الفترة 13.5 بالمائة وبلغت نسبة الزيادة في الاصابات الناجمة عن حوادث السير 41.6 بالمائة.. مشيراً الى ان العامل البشري كأن السبب في وقوع 60.1 في المائة من اجمالي الحوادث ، يليه السرعة الزائدة بنسبة 34.4 بالمائة .

وأوضح العمودي ان اسبوع المرور العربي سيتضمن إقامة فعاليات وأنشطة توعوية وارشادية مختلفة على مستوى الجمهورية تهدف للإسهام في عملية تعزيز الوعي المروري لدى كافة شرائح المجتمع نحو ترسيخ ثقافة الحركة المرورية الصحيحة .

ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن غلام رضائي أكد بدوره أن الحوادث المرورية هي السبب الرئيسي الثامن عالمياً وبتأثيرات مشابه لتلك التي تحدثها الأمراض السارية حيث تودي بحياة أكثر من مليون شخص سنوياً على مستوى العالم ، بالاضافة الى إصابة الملايين بإصابات مختلفة منها الإعاقة الدائمة..مبينا ان التقرير العالمي الثاني لحالة السلامة على الطرق الذي تصدره منظمة الصحة العالمية يشير إلى أن إجمالي أعداد الوفيات على الطرقات لازال مرتفعاً وبشكل غير مقبول.

وقال ان موضوع الأسبوع الثاني للسلامة على الطرق مهدى الى المشاة من مستخدمي الطريق الذين يمثلون ربع وفيات حوادث الطرق سنوياً على مستوى العالم بغية رفع الوعي المجتمعي حول الآثار الناجمة عن حوادث الطرق والترويج لبعض التدخلات الفاعلة ذات الأثر الكبير في تعزيز مبادئ السلامة على الطرق.. مشدداً على أهمية أن يندفع الجميع نحو المزيد من التدخلات لوقف الموت على الطرقات وتقليل أعداد الضحايا لجعل الطرق أكثر أمناً.

وقد تخلل الحفل عرض أفلام وثائقية وفلاشات توعوية عن حوادث المرور وما تخلفه من أضرار مادية وبشرية تثقل كاهل الفرد والأسرة والمجتمع نالت الاستحسان.

اللواء الشرفي: السجل الالكتروني أهم المشاريع الطموحة لوزارة الداخلية

محمد العزيزي

قال اللواء الدكتور محمد الشرفي وكيل وزارة الداخلية لقطاع الشئون المالية والإدارية: إن السجل الالكتروني أهم المشاريع الطموحة لوزارة الداخلية, حيث تسعى الوزارة في البحث عن تمويل لتنفيذ هذا المشروع الكبير الذي يعزز من التطور والتنمية في البلاد .. مشيراً إلى أن الدول المتقدمة لم تتطور ولم تزدهر إلا بالإبداع والتنظيم المتمثل في السجل المدني كونه أهم عنصر في التنظيم والتقدم التي ترتقي بها الشعوب.

وأثنى وكيل وزارة الداخلية خلال افتتاحه أمس ورشة العمل حول تعزيز حقوق الطفل اليمني من خلال تطوير السجل المدني التي نظمتها مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بالتعاون مع منظمة اليونيسيف على الجهود المتميزة التي تبذلها قيادة مصلحة الأحوال المدنية في تحقيق طموح وزارة الداخلية في تنفيذ هذا المشروع كون اليمن تعد من الدول المتأخرة في الرقم الإلكتروني الوطني والانتخابي .

من جانبه أوضح الدكتور/أحمد سيف الحياني رئيس مصلحة الأحوال المدنية أن السجل المدني يعد أساس المواطنة والركيزة الأساسية للبناء والتحديث, حيث لا يمكن أن نخطط لأجيالنا القادمة ونبني الاحتياجات ونحن نجهل أعداد المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في البلاد, كما أننا لا نستطيع أن نحدد هوية الشخص لعدم وجود سجل مدني دقيق الأمر الذي أدى إلى اختراقات أمنية متكررة.

وأكد العميد الدكتور الحياني بأن إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للسكان تكون مرجع لإصدار الوثائق من الموضوعات المهمة لأي حكومة, إلا أن هذه المشاريع تقف التمويلات حجر عثرة أمامها.. مؤكداً أن المصلحة وضعت خطة لتطوير السجل المدني في بلادنا تهدف من خلالها إلى قيد وتسجيل كل السكان ومنحهم الرقم الوطني الوحيد للشخص ويمنح هذا الرقم من حين ولادته ويستمر معه طول حياته بحيث يدون كل وثائقه, بالإضافة إلى أن الخطة تهدف إلى إصدار البطاقة الذكية بالرقم الوطني لكل من بلغ السادسة عشر سنة وتكون هي الأساس في كل معاملاته.

وقال: إننا بحاجة إلى وعي المسئولين بأهمية السجل المدني وعن الدور الذي يناط به في المجالات المختلفة التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية, ثم إلى إدراك الصعوبات والعوائق والتحديات التي تواجه عمل السجل المدني على رأسها الإمكانيات المادية والبشرية.

إلى ذلك قال السيد جاسكوب ستراتن ممثل منظمة اليونيسيف في اليمن أن السجل المدني المرجع الحقيقي للدول في رسم السياسات والخطط للتنمية والبنى التحتية..مؤكداً أهمية استيعاب ووعي الحكومة إلى أهمية السجل المدني في العمل التنموي حتى تستطيع إيصال خدماتها إلى كل فرد في المجتمع.

لافتاً إلى أن المنظمات الدولية ستقدم ما بوسعها من دعم في تنفيذ هذا المشروع الهام للوقوف على سجل مدني دقيق يخدم الحكومة والمجتمع, هذا وستختتم الورشة فعالياتها اليوم بصنعاء .

تصوير/ عادل حويس